

البيان الختامي والتوصيات:

أولاً : الجامعة اللبنانية / مساراً مُضيئاً ومعوقات

كون التعليم العالي أبعد من مسألة أكاديمية ، فإن الجامعة ، بقدر ما هي معنيّة بتوفير العلم وإنتاج المعرفة ، فهي معنيّة – بما يخصُّ مجتمعها – بإدارة النموّ وتعزيز المشاركة والديمقراطية ، وفي صناعة السياسات العامة ، على المستويات كافة .

- الجامعة ، بعامة ، هي المكان المؤتمن على اتصال المعارف والعلوم وإيصالها من جيل إلى جيل ، مع السعي للاستزادة ، في الصقل والتجديد والابتكار . من هنا أولت المجتمعات المتقدّمة ، باستمرار ، الجامعات عنايةً خاصة ، ووضعت بتصرفها الموارد المادية والبشرية التي تحتاجها .

- "ليست الجامعة مدرسة للتعليم ، بل هي بيئة وطنية ، تجمع بين أبناء البلاد جميعاً ، كما سيجمع الجيش ، تحت لوائه ، أبناء البلاد جميعهم " ، حسبما قال رئيس الحكومة الراحل رياض الصلح ، لدى إقرار المجلس النيابي بإنشاء الجامعة اللبنانية .

- وُلدت الجامعة اللبنانية في العام 1951 ، نتيجة نضالات طلبتها وأساتذتها ، إلى جهودٍ حثيثة ، قام بها رجالات ، بل قاماتٌ دولة ، تحسّسوا حاجات الوطن ، من منطلق إيمانهم بالدور المنوط بها ، والذي تنتكبه الأجيال الطالعة .

- ما يُميّز الجامعة اللبنانية عن سائر الجامعات والمعاهد الجامعية العاملة في لبنان ، أنها الأكبر من حيث عدد كلياتها ، والاختصاصات ، وعدد أساتذتها والطلبة (حوالي 80 ألفاً راهناً) ، بما يجعلها الإطار الأوسع ديمقراطية ، والمؤهلة لتكون طليعة النضال المدني في لبنان .

- من المسيرة المضيئة، في تاريخ الجامعة اللبنانية ، لا سيما البدايات ، أنّ طيلة العهد الشهابي ، عهد المؤسسات بحق ، كان يتمّ تعيين عمداء الكليات ، استناداً إلى كفاءتهم وملاءتهم العلمية ، وبعيداً من انتماهم الطائفي والمذهبي .

- الجامعة اللبنانية ، بضمّها مختلف الشرائح الطلابية ، استطاعت أن تردم الهوة الاجتماعية بين الريف والمدينة ، بين الغني والفقير ، مما كرّس ديمقراطية التعليم العالي ، ومخطئ من يرى أن الجامعة اللبنانية هي جامعة الفقراء ، بل هي جامعة الوطن ، من أقصاه إلى أقصاه .

- في تحديد دور الجامعة اللبنانية : تعليمياً وبحثاً وقيماً ، جاء في قانون إعادة تنظيمها ، رقم 67/75 (تاريخ 1967/12/26) أن " الجامعة اللبنانية مؤسسة عامة ، تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي ، في مختلف فروع ودرجاته ، ويكون فيها مركز للأبحاث العلمية والأدبية العالية ، متوخّية ، في كل ذلك ، تأصيل القيم الإنسانية في نفوس المواطنين " .

- استكمالاً لدور الجامعة اللبنانية ، على المستوى الوطني ، يُرى إليها جيش لبنان الثاني ، المدجج معرفةً ، فإن سقطت الجامعة ، سقط الهيكل على رؤوس الجميع . وإلى ذلك لا استقلال حقيقياً للبنان من دون تعليم وطني جامع ، تؤدّيه جامعتنا الوطنية .

- تعزيزاً للديمقراطية ، في هيكلية الجامعة اللبنانية ، فإن قانون تنظيم المجالس الأكاديمية رقم 2009/66 (2009/2/29) ، يُمثّل قانون الإدارة الذاتية للجامعة . وخلافاً لكل إدارات الدولة ، فإن الجامعة هي التي تتولى انتخاب وتعيين جهازها الإداري ، باستثناء رئيس الجامعة والعمداء .

- بالرغم من عدم خضوع الجامعة اللبنانية لموجب الاعتماد (القانون 285 تاريخ 2014/4/3) ، إلا أنها قرّرت القيام بذلك طواعيةً ، إثباتاً لجودة التعليم لديها ، وتطابقه مع مناهج التعليم العالي ومعايير المعتمدة عالمياً .

- رُغم الظروف غير الملائمة ، المحيطة بالجامعة اللبنانية ، فهي لا تزال في الطليعة محلياً ، لجهة بعض التخصصات فيها . فهي الأولى في اختصاصات الهندسة البترولية والصيدلة والفنون الجميلة والسياحة وإدارة الفنادق ، وهي الثانية في اختصاصات الطب والهندسة والكيمياء . وكذا الأمر بما خص كلية الحقوق ، ذلك أن العدد الأكبر من الناجحين في مباريات معهد الدروس القضائية والكتب العدول هم من خريجي هذه الكلية .

- أزمة الجامعة اللبنانية ليست بنت يومها ، وإن كانت تمرّ راهناً بأصعب الفترات في تاريخها ، الذي يرقى إلى سبعة عقود . فهذه الأزمة هي بفعل منظومة، تقننت على حقوقها ، وتسلبها استقلالها ، وتُحيلها بؤرةً للتجاذبات المذهبية.

- الجامعة اللبنانية ، خلال السنوات الثلاث الأخيرة العجاف ، غدت جامعةً "الطيمة" (أي فاقدة الأبوين) . فهي فاقدة دعم الأب (أي الحكومة) ، وفاقدة حنان الأم (أي بعض أهلها المنتكرين لها).

- تتعرّض الجامعة اللبنانية ، منذ تأسيسها ، لحملة ممنهجة ضدها ، على أيدي المنظومة الحاكمة ، ويتسهل من بعض أهلها . وترداد الحملة شرسة ، ناهيك عن التدخّل في شؤونها ، منذ العام 1990 . وتعليل هذه الحملة أن النظام الطائفي البغيض لا يستسيغ وجود جامعة وطنية ، تُخرّج طلاباً عابرين للطوائف والمذاهب .

- لا يستكين أصحاب القرار من السياسيين - حكومةً وسلطة وصاية - في الاقتنات على حقوق الجامعة واستقلاليتها ، ضاربين عرض الحائط بقانون تنظيم المجالس الأكاديمية (2009/66) . فالجامعة هي من تتولى تعيين جهازها الإداري، كما سبق القول . علمًا أن سلطة الوصاية على الجامعة ، من قبل وزير التربية والتعليم العالي ، هي في حدود ما ينصّ عليه القانون ، ولا يحقّ لهذه السلطة التدخّل في عنصر الملاءمة ، الذي يعود للإدارة الجامعية وحدها .

- استكمالاً ، وفي مسلسل الاقتنات على الجامعة اللبنانية والانتهاكات ، يتبدّى ذلك عبر ممارسات متعدّدة أبرزها : تحويل جزء من الرسوم المستوفاة لصالح الجامعة إلى الموازنة العامة / قرار مجلس الوزراء ، سيّء الذكر ، الشهير بالقرار 42 تاريخ 19/3/1997 ، الذي جعل التعاقد للتدريس في الجامعة رهناً بموافقة مجلس الوزراء / جعل عقود التدريس بالساعة " عقود مصالحة " / حرمان الجامعة من إجراء مباراة لتعيين موظفيها (قانون الموازنة للعام 2014- المادة 74) / التدخّل الفجّ في أعمال مجلس الجامعة واجتماعاته / تأخير البتّ بمعاملات الجامعة التي تحتاج توقيع وزير الوصاية إلخ ...

- المشكلة المالية في الجامعة اللبنانية (موازنة الجامعة) هي في رأس المشكلات المزمنة ، في السنوات الأخيرة . ولكن ما جرى خلال السنوات الثلاث الماضية (2020-2022) لا يمكن تصوّره ، فقد فقدت هذه الموازنة ما يقرب من 95 % من قيمتها ، بسبب انهيار العملة الوطنية ، وهذا التدني مرشّح إلى مزيد من الارتفاع المطرد للدولار في السوق السوداء .

- في جملة المشكلات ، التي تُعاني منها بعض كليات الجامعة اللبنانية ومعاهدها ، وتحديدًا المختصة بالآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، مشكلة التدريس ، بصيغته التلقينية " المحاضراتية " ، وهذا ما يُفقد الدراسة الجامعية عملية التفاعل الأكاديمي والاجتماعي ، وما يُفسّر ضآلة الحضور الطالبية (غير الالزامي) في هذه الكليات والمعاهد .

الجامعة اللبنانية في خضمّ البحث العلمي / ما لها وما عليها ؟

لما كان البحث العلمي هو الجسر الإلزامي لانتقال الجامعة ، كل جامعة ، من مجرد مستورد للمعرفة ونقل لها ، إلى منتج لها ، فمن الأهمية بمكان تسليط الضوء على هذه المسألة في الجامعة اللبنانية ، لجهة تعاطيها ، ولنخلص إلى الآتي :

- قبل الشروع في تبين المسألة ، بأبعادها كافة ، لا بد من طرح الأسئلة الآتية : ما موقع البحث العلمي في جامعتنا الوطنية ، وكيف مارسته وتمارسه ؟ ما المعوقات التي حالت وتحولّ رهنًا دون إطلاق سياق بحثي جامعي لبناني أصيل معترف به ؟ وأخيرًا ما هي التعديلات الهيكلية والمحفّزات المطلوبة لتنشيط السياق البحثي في جامعتنا وتطويره ؟

- إلحاقًا بالأسئلة أعلاه ، ثمة أسئلة أخرى لا تقل أهميةً ، هي الآتية : هل تقييم الأبحاث في جامعتنا يفتقد الضبط العلمي ؟ أية أبحاث يجب أن تُقدّم للتقييم أصلاً ؟ لمن يجب أن يُرسل البحث للتقييم ؟ وهل تُستوفى حقًا معايير التقييم العلمي والشفافية ؟ وهل يستوفي المُقيّم شروط الاختصاص الدقيق ؟

- في مقاربتنا المسألة - أي بما يخص قضية البحث العلمي لدينا - نذهب إلى أن ما أنجزته الجامعة اللبنانية ، منذ انطلاقتها ، كان عاليًا ، لجهة الحجم والمستوى . وقد استأثرت بثلاث الأبحاث المُنتجة ، في كل الجامعات العاملة في لبنان . وعليه يجب عدم جلد جامعتنا ، في تناولنا الموضوع .

- إن المسح الأوّلي لواقع البحث ، في كليات الجامعة اللبنانية ، يُؤشّر على عناصر قوة واضحة ، وعناصر تباطؤ في بعض الأمكنة، واضحة كذلك . فعناصر القوة تتمثّل في التشريعات التي توفر ورشة البحث في كل كلية ومعهد ، إلى مستوى معظم أساتذة الجامعة اللبنانية ، إلى نصوص على مراكز أبحاث ومنشورات ، وإمكانية نصاب جزئي للأساتذة في مراكز الأبحاث ، وسنة سابعة مخصّصة لإنجاز بحث علمي ، عدا عن إمكانية تبادل الباحثين والأساتذة مع غير جامعة عربية وأوروبية ، وغيرها الكثير . علمًا أن عددًا من مسؤولي مرافق الجامعة لم يُفقدوا من هذه الإمكانيات المُتاحة ، لذا تفاوتت النجاحات بين كلية وأخرى .

- إن تراجع البحث العلمي ، في السنوات الثلاث الأخيرة ، لا تقع المسؤولية فيه على الجامعة اللبنانية ، بل على عاتق السلطة الفاشلة ، أولاً وأخيراً، التي أدخلت البلاد في مأزق مالي ، جعل الدولة في حالة إفلاس ، مما انعكس إفلاسًا في مالية الجامعة . كما يعود ذلك إلى المجتمع اللبناني الذي تخلّى عن الجامعة اللبنانية

بحدود واسعة ، مُطمئناً أكثر لجامعاته الأهلية ، من جامعات طائفية ومذهبية من جهة ، وجامعات تجارية من جهة أخرى .

- إن عدم وضوح التركيز على البحث العلمي ، إضافة إلى مختلف المعوقات المالية واللوجستية ، وربّما النفسية ، التي أحاطت بعمل الجامعة اللبنانية، في السنتين الماضيتين ، قلّص ، إلى حد كبير ، الإنتاجية العلمية لمراكز الأبحاث في الجامعة ، كما المنشورات العلمية للأساتذة والباحثين ، بعدما كانت الجامعة اللبنانية طليعة الجامعات اللبنانية ، في عملية البحث والنشر العلميين . وهذا ما جعل ترتيب الجامعة اللبنانية ، يتراجع بحثياً ، وفق مؤشرات موثوقة ، من المركز الأول أو الثاني (بالتناوب مع الجامعة الأمريكية) إلى المركز الرابع .

- رغم محدودية التمويل وصعوبات إدارية شتّى، لعبت مراكز أبحاث كليات الجامعة اللبنانية أدواراً ملحوظة ، في أنشطة بحثية عدّة : عقد المؤتمرات والتبادل العلمي وسوى ذلك من فعاليات . لكن النشاط هبط كثيراً بعد العام 2019. وقد قُدِّرَ لأساتذة باحثين ، من الجامعة اللبنانية ، وضع مناهج كليات كثيرة في العالم العربي .

- من السرديات الناجحة ، التي يُعتدُّ بها ، في الجامعة اللبنانية "المركز الوطني لسلامة الدواء والغذاء والماء " (كلية الصيدلة) ، متوقّفين عند انجازاته الكثيرة ، لا سيما في السنتين الأخيرتين ، إذ تحوّل إلى محطة رئيسة للتعامل السريع والكفؤ مع جائحة كوفيد 19 ، فتولّى أطباء "المركز" وباحثوه التعامل العلمي والعملية ، ليل نهار ، مع الوباء . وقد تحوّل "المركز" إلى خلية نحل واسعة لفحوصات PCR للعائدين وللمغادرين في مطار رفيق الحريري الدولي (مطار بيروت) ، فيما كانت الأكثرية الساحقة من الجامعات الخاصة خارج ما يجري كلياً ، وطنياً وعلمياً .

- في آخر إنجازات الجامعة اللبنانية البحثية ، قبل أسابيع معدودة ، توصّل فريق بحثي من الجامعة اللبنانية والجامعة اليسوعية ، بإدارة الباحث ، في جامعتنا الوطنية ، كلود أبي عسّاف ، إلى تطوير تقنية جديدة لتطهير الحليب من الفيروسات ، وجرى تسجيلها كبراءة اختراع .

- إذا كان من حسنة تُسجّل لجامعتنا اللبنانية ، ولبلدنا لبنان أساساً ، فهي الحرية التي يتمتع بها الأستاذ الجامعي واستقلالية الباحث في عمله . وقد جرى تكريس الحرية الأكاديمية والاستقلال الوظيفي في جامعتنا بنصوص قانونية ، تحمي استقلالية الجامعة وحرية العاملين فيها ، وبخاصة حرية البحث العلمي .

ثانياً – في المقترحات والتوصيات

1- عدم جلد الجامعة اللبنانية ، إذ المطلوب مُكاشفة صريحة ، من موقع الإخلاص لا العداء لهذا الصرح التربوي الوطني الجامع ، فالتراجعات المفهومة ظروفها ، يجب أن لا تحجب نجاحات لها مُتعدّدة ، تحقّقت في عدة مجالات ، مما وفر لجامعتنا السُّعة الطيبة .

2- من الظلم مقارنة الأداء البحثي للجامعات العريقة بأداء جامعتنا ، في السنوات الثلاث العجاف الأخيرة . فمن إضرابات الأساتذة المتعاقبة ، إلى جائحة كوفيد 19 ، وما فرضت من حجر للبلد وتعطيل الحياة العامة ، إلى عاصفة الإفلاس السياسي والاقتصادي والمالي ، التي ضربت البلاد والشعب...كلها معوّقات أصابت الجامعة اللبنانية ، في كلّ ما يوفّر لها عملها اليومي (تأكل رواتب الأساتذة والموظفين ، والتجهيز اللوجستي ، والبنى التحتية المطلوبة ، إلى إنهيار موازنة الجامعة الخ ..) .

3- آخر ما تحتاجه الجامعة اللبنانية اليوم هو الترشق ، عبر وسائل الإعلام . فرغم كل الثغرات التي تشوبها ، فهي ما زالت تحتلّ موقعاً لها بين أفضل 500 جامعة عالمية ، من أصل 5000 جامعة ، وفق تصنيف QS . بل هي بين أفضل 25 جامعة عربية. وهي ، لبنانياً ، في المركز الثاني بين أكثر من ثلاثين جامعة عاملة في لبنان ، لجهة جودة التعليم .

4- العمل على جعل الجامعة اللبنانية قضية رأي عام ، والتركيز على دورها الوطني والعلمي والأكاديمي ، عبر مُختلف الوسائل المُتاحة .

5- إنشاء مجموعة دعم ، تحت مُسمّى "أصدقاء الجامعة اللبنانية " ، من مُقيمين ومغتربين ، للعمل على مساندة الجامعة ، عل جميع الصُّعد .

6 – إنشاء صندوق مالي خاص بالجامعة اللبنانية ، يتغذى من مساهمة الحكومة ، ومن رسوم تسجيل الطلبة ، ومن الهبات ، لا سيما من قبل خريجيها ، وما يُسهم به أفراد ومجموعات ، من مؤسسات القطاع الخاص ، وما تقدّمه دول ومؤسسات أجنبية مانحة ، إضافة إلى ما يدخل من مشاريع ، ينفذها الأساتذة والطلاب لصالح المؤسسات الحكومية والخاصة ، والشركات المحلية والأجنبية .

7- مع الحفاظ على "مجلس الجامعة" ، من المفيد إنشاء "مجلس أمناء" (Board of trustees) ، يتشكّل من مفكرين ورجال أعمال ، ذي هيكلية يتمّ استلهاها من بعض الجامعات العريقة ، يتمحور دوره ، أكثر ما يتمحور ، حول الارتقاء بالمستوى الأكاديمي للجامعة ، وتوفير تمويل ، يسهم في حلّ جانب من أزماتها المالية .

8 – من منطلق الاعتراف بتقصير الجامعة اللبنانية إعلامياً ، ينبغي وضع استراتيجية إعلامية ، مع استحداث دائرة إعلامية في كل كلية ومعهد ، تتلقّف المبادرة لإبراز صورتها ، ودحض حملات الافتراء على الجامعة وتشويه سمعتها، لا سيما من قبل " الجامعات " و " المعاهد " الدكاكين ، بهدف كسب بعض الزبائن ! علماً أن حملات التشويه الممنهجة تنطلق ، في شهر حزيران من كل عام . إشارةً ، في هذا المجال ، إلى أن الجامعة اللبنانية ليست منزّهة بالمطلق عن بعض الانتهاكات التي تحصل فيها ، والتي يجب متابعتها من قبل إدارة الجامعة .

9- تعزيز حضور الجامعة إعلامياً ، عبر مختلف وسائط التواصل الاجتماعي ، التي باتت اليوم واسعة الانتشار ، وعلى تماس يومي مع مختلف الشرائح المجتمعية .

10- إسقاط مقولة أن الجامعة هي مجرد مكان توظيف وتأمين المعاش والخدمات ، على خلافها ، والتقاعد لأفراد غير منتجين . بل ينبغي ، على غرار جامعات العالم الحقّة ، إعمال التنبيه الآتي ، بإزاء أساندها (Publish or perish) ، أي أنشر أو تُطرد ! فهذا التنبيه محقّ ، وإن بدا قاسياً .

11- فكّ الاشتباك بين ما هو سياسي / طائفي وما هو تعليمي جامعي ، وترجمة ذلك تحييد الجامعة اللبنانية عن المصالح السياسية والطائفية ، التي تؤدي إلى انهيارها .

12- إذا كانت التعيينات الإدارية في الجامعة (العمداء ومدراء الفروع) تخضع ، بحكم الأمر الواقع الطائفي ، لمعايير طائفية ومذهبية ، لا يد للجامعة فيها ، فمن الأجدي اختيار الأكثر كفاءة ونزاهةً ، وليس المستزلم عند الزعيم أو المقرب من مرجعيته الدينية .

13 – العمل على أن تكون الجامعة اللبنانية جامعة مُنتجة ، وليست مُستهلكة بالكامل ، وبذا تسدّ جانباً كبيراً من العجز المالي لديها .

14- من منطلق الإيمان بقدرة الجامعة اللبنانية على النهوض بدور إيجابي، في تطوير المجتمع اللبناني، يجب أن تتوفّر لها الاعتمادات المالية اللازمة من قبل الحكومة ، واحتضانها من قبل مجتمعها .

15 – العمل على إلغاء قرار مجلس الوزراء 97 / 42 ، الذي يتناقض مع قانون تنظيم الجامعة اللبنانية ، كمؤسسة عامة مستقلة. ومن المفارقات ، بل الهرطقات، تعطيل هذا القانون بقرار . علماً أن هذا القرار يُمكن الرجوع عنه بقرار ، فهل تبادر الحكومة إلى ذلك ، فتفكّ أسر الجامعة الوطنية ؟ !

16- تحقيق استقلالية الجامعة اللبنانية وإبعادها عن التجاذبات السياسية ، والمسارعة إلى تشكيل "مجلس الجامعة" ، وتعيين العمداء ، بعد مُضيّ أكثر من أربع سنوات على انتهاء ولاية بعضهم أو أكثرهم .

17 – تعزيز دور المجمعّات الجامعية القائمة ، لعدم القدرة راهناً على بناء مجمّعات جديدة ، مع توفير السكن للطلبة (Foyer) ووسائل النقل وخدمات الإنترنت .

18 – المباشرة بالتدريس، حضورياً، للعام الجامعي الحالي 2022 – 2023، رغم إدراك مصاعب تنقّل الطلبة . علماً أن الإبقاء على التدريس من بُعد لا يؤدي إلى النتيجة المتوخّاة . إضافة إلى أن الكليات التطبيقية تفرض حضور الطالب (المختبرات ، الأعمال التطبيقية إلخ ..) .

19 – رفع ميزانية الجامعة اللبنانية لكي تستطيع القيام بالمهام الملقاة على عاتقها. علماً أن هذه الميزانية التي تدنت إلى حدود دنيا ، تكاد لا تكفي للخدمات التشغيلية .

وفي هذا الإطار ينبغي العمل على استعادة أموال الـ 52 مليون دولار ، لمصلحة الجامعة اللبنانية .

20 – زيادة رسوم التسجيل ، وعدم إعارة أهمية للمزايدات الشعبية . ويبقى السؤال : هل من المعقول أن يكون رسم تسجيل الطالب في الجامعة اللبنانية مع كل التقديمات التي توفّرها الجامعة ، موازياً لرسم التسجيل في التعليم الثانوي الرسمي ؟ !

21- تحسين وتحصين الوضع المادي للأساتذة ، من خلال توفير التقديمات المالية والصحية والاستشفائية ، مع الحفاظ على خصوصية الأستاذ الجامعي ، في القوانين والمراسيم التي يتمّ إصدارها .

22 – تفرّغ الأساتذة المتعاقدين بالساعة ، بعد مُضيّ ثماني سنوات على آخر عملية تفرّغ (2014) قامت بها الجامعة .

- 23 - إدخال الأساتذة المتفرغين بالتعاقد إلى ملاك الجامعة اللبنانية . علمًا أن ذلك لا يرتب أية أعباء مالية على موازنة الجامعة .
- 24 - إنهاء صيغة " عقود المصالحة " ، التي تحرم الأستاذ المتعاقد من استيفاء مستحقته المالية في فترة معقولة ، فنتأكل هذه المستحقات على إيقاع تدهور العملة الوطنية المتماذي .
- 25- حماية ودعم صندوق التعاضد لأساتذة الجامعة اللبنانية ورفع ميزانيته ، فهو يعتبر الإنجاز الأكبر ، الذي تحقق عبر نضال الأداة النقابية "رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية " .
- 26 - إعادة الديمقراطية إلى القطاع الطلابي الجامعي ، عبر الانتخابات الطلابية ، فالاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية ، حقق بنضاله ، إنجازات جمة ، في مسار جامعتنا الوطنية .
- 27- في مجال التدريس ، يجب عزوف الجامعة اللبنانية ، في بعض كلياتها ، لا سيما فروع الآداب والإنسانيات وعلم الاجتماع ، عن المحاضرات التلقينية ، إذ ينبغي التركيز على التعليم التفاعلي ، حيث للفكر النقدي مجالاً واسع ، مع اعتماد الأبحاث والمشاريع الخلاقة والمُنتجة ، فيكون الطالب مشاركاً ، بل العنصر الأساسي في تنفيذها .
- 28- في إطار تعزيز دور الجامعة اللبنانية ، يجب على الحكومة جعل باحثيها جزءاً حيوياً من خططها التنموية والإعمارية والتشغيلية ، وعدم استسهال استيراد الخطط الإنمائية والحلول لمشكلاتها جاهزة من الخارج .
- 29 - على الجامعة اللبنانية ، بكل كلياتها ومعاهدها ، بناء قاعدة معلومات صلبة (Data) ، تُحدَّث شهرياً ، مُتاحة للجميع ، بحيث يمكن لباحثي الجامعة العودة إليها والإفادة منها .
- 30 - ينبغي توحيد متابعة حاجات الأنشطة البحثية ومشكلاتها ، في هيئة مركزية واحدة ، وليس ما يمنع وجود نائب رئيس للبحث العلمي ، لا عمل له إلا رعاية البحث العلمي . وعلى أن يُعتمد تنظيم مختلف كلياتاً لتقييم الأبحاث ، إذ أنّ صيغة دائرة الأبحاث القائمة حالياً يعترتها الكثير من الثغرات ، ويمكن الاستفادة من تجارب جامعات عريقة ، في هذا المجال .
- 31 - بهدف تعزيز البحث العلمي ، لا بدّ من اعتماد اللغة الإنجليزية ، بحثاً ونشراً . فهذه اللغة بات لها موقع الصدارة عالمياً ، لا سيما في عالم البحث والأعمال .

خاتمة : بعد هذا الاستعراض الواسع للإمكانيات والقدرات العلمية والأكاديمية، التي تمتلكها الجامعة اللبنانية ، نجدنا نتشارك وسعادة رئيس الجامعة اللبنانية البروفسور بسام بدران ، في الصرخة التي أطلقها مدويةً بإزاء المسؤولين، في الوقفة التضامنية مع الجامعة (4 نيسان 2022) ، فردد معه :

- الجامعة اللبنانية تختنق .. أفرجوا عنها ، عن ملفاتها ، لتعود إليها المناخات الطبيعية وتتنفّس من جديد !

- الجامعة اللبنانية في حالة أسر ، منذ العام 1997 ، فأطلقوا سراحها !

- المسؤولون ، بمواقفهم غير المبالية ، يعتقدون على حق الطالب في التعليم الجامعي ، فهم يُحاصرونها ، من خلال موازنتها ووظيفياً ، بمنعها من تلبية حاجاتها ، في حدودها الدنيا ! .